

# أسئلة محاكية لاختبارات الزمالة

مادة الأنظمة

سبتمبر ٢٠٢٥م

في إطار حرص الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين على دعم المتقدمين للاختبارات المهنية، وسعيها لتوفير مصادر مساندة تعزز الجاهزية والاستعداد، تم إعداد هذه المجموعة من الأسئلة المحاكية لأسلوب الاختبارات الفعلية، لتكون وسيلة تعليمية تساعد المتقدمين على فهم نمط الأسئلة وقياس جاهزيتهم العلمية والتطبيقية. تؤكد الهيئة أن هذه الأسئلة أُعدت لأغراض تعليمية فقط، ولا تُعد مرجعًا رسميًا لمحتوى الاختبارات، كما لا تضمن تطابقها مع الأسئلة الفعلية أو شمولها لجميع الموضوعات أو المهارات محل التقييم، ولا تعكس الأوزان النسبية المعتمدة في الاختبارات. ويقع على عاتق المتقدم المسؤولية الكاملة في تحديد أسلوب ودرجة الاستفادة منها بما يتناسب مع احتياجاته في الاستعداد للاختبار، دون أن يترتب على الهيئة أي التزام بالنتائج المترتبة على استخدامها أو الاعتماد عليها في تقييم مستوى الجاهزية.

أسئلة الاختيار من متعدد

١. يصدر النظام في المملكة العربية السعودية ويُعدّل بموجب:

- أ. أمر ملكي.
- ب. مرسوم ملكي.
- ج. توجيه ملكي.
- د. أمر سامي.

٢. .... هو الذي يتعاطى التجارة بالوصاية والنيابة ويجري معاملاته باسمه أو بعنوان شركة ما لحساب موكله.

- أ. الوكيل.
- ب. الوكيل التجاري.
- ج. السمسار.
- د. الوكيل بالعمولة.

٣. يترتب على التنفيذ على الضمانة لاستيفاء الحقوق وفق نظام ضمان الحقوق بالأموال المنقولة:

- أ. تطهير الضمانة من الحقوق المترتبة عليها.
- ب. بطلان أي حق على الضمانة.
- ج. عدم صحة التصرف بالضمانة.
- د. جواز ممارسة حق التبعية.

٤. يعدُّ من الأعمال التجارية:

- أ. النشاط الزراعي.
- ب. عقود العمل لدى الشركات التجارية.
- ج. الإنتاج الذهني.
- د. شراء المنقول من أجل البيع وتحقيق الربح.

٥. أثناء جلسة عائلية، تحدث خالد وهو عضو مجلس إدارة في إحدى الشركات المساهمة عن مشاريع الشركة المستقبلية وخططها التوسعية التي أُعْلِنَ عنها والتي توقع أنها ستسهم إيجاباً في ربحية الشركة وسعر السهم مستقبلاً. بعد عدة أيام قام صالح وهو ابن عمته خالد الذي كان حاضراً معه في تلك الجلسة بشراء كميات كبيرة من أسهم هذه الشركة بغرض الاستثمار بسعر ممتاز. ما مدى وُصف صالح بأنه مخالفٌ لنظام السوق المالية؟

- لا يعدُّ صالح مخالفاً للنظام ويحق له تداول الورقة المالية.
- يعدُّ صالح مخالفاً للنظام حيث قام بتداول ورقة مالية بناء على معلومات داخلية حصل عليها من علاقة عائلية.
- لا يعدُّ صالح مخالفاً للنظام ولكن يعدُّ خالد مخالفاً للنظام بحكم إدلائه بمعلومات جوهرية مؤثرة حصل عليها بحكم عمله.
- يعدُّ كلُّ من صالح وخالد مخالفين لنظام السوق المالية.

٦. تكتسب الشركة الجنسية السعودية بشرط:

- أن يكون معظم الشركاء فيها من حاملي الجنسية السعودية، وأن تتخذ من المملكة مركزاً رئيساً لإدارة نشاطها.
- أن تؤسس وفق أحكام نظام الشركات السعودي، وأن تتخذ من المملكة مركزاً رئيساً لإدارة نشاطها.
- أن تتخذ من المملكة مركزاً رئيساً لإدارة نشاطها.
- أن يكون معظم الشركاء فيها من حاملي الجنسية السعودية، وأن تؤسس وفق أحكام نظام الشركات السعودي.

٧. يرغب محمد وهو محاسب قانوني مرخص بتأسيس شركة مهنية وفقاً لأحكام الشركات المهنية الواردة في نظام الشركات مع صديقه فهد وهو محامي مرخص:

- يجوز لمحمد وفهد تأسيس شركة مهنية لممارسة مهنتي المحاسبة والمحاماة.
- لا يجوز لمحمد وفهد تأسيس شركة مهنية لممارسة مهنتي المحاسبة والمحاماة لاختلاف المهنتين.
- يجوز لمحمد وفهد تأسيس شركة مهنية بشرط أن يكون أحدهما شريكاً متضامناً.
- يجوز لمحمد وفهد تأسيس شركة مهنية بشرط أن يُقدم كل منهما حصة نقدية.

٨. يُعَدُّ التوقيع على القوائم المالية للشركة المساهمة من اختصاصات:

- رئيس مجلس الإدارة فقط.
- الرئيس التنفيذي فقط.
- المدير المالي فقط.
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمدير المالي.

٩. إذا تدخل الشريك الموصي في أعمال الإدارة الخارجية لشركة التوصية البسيطة فإنه يجب:

- أ. حل الشركة في الحال.
- ب. إخراجها من الشركة.
- ج. إرغامه على مساواة حصصه بحصص الشريك أو الشركاء الآخرين.
- د. عدّه شريكاً متضامناً.

١٠. يكون الاختصاص بنظر دعوى بطلان حكم التحكيم معقوداً لـ... المختصة أصلاً بنظر النزاع:

- أ. المحكمة الابتدائية.
- ب. المحكمة العامة.
- ج. محكمة الاستئناف.
- د. المحكمة العليا.

١١. من المنتجات التي يحق للمستهلك فسخ العقد الإلكتروني الذي تحصل بموجبه عليها:

- أ. الفواكه.
- ب. الذهب والفضة.
- ج. الأجهزة الإلكترونية.
- د. منتجات التجميل.

١٢. لا يُعدُّ من ممارسات استغلال الوضع المهيمن للمنشأة في السوق للإخلال بالمنافسة أو الحد منها:

- أ. تحديد أسعار إعادة بيع السلع.
- ب. بيع السلعة بسعر التكلفة الإجمالية.
- ج. التمييز في التعامل بين المنشآت في العقود المتشابهة.
- د. الاشتراط على منشأة الامتناع عن التعامل مع منشأة أخرى.

١٣. تتحقق جريمة إصدار شيك بدون رصيد في حالة:

- أ. إذا قام الساحب بسحب مبلغ من حسابه لدى البنك بعد إصدار الشيك.
- ب. إذا لم يكن للساحب مقابل وفاء كاف في حسابه في تاريخ إنشاء الشيك.
- ج. إذا كان مقابل الوفاء مساوياً لقيمة الشيك.
- د. إذا لم يكن للمستفيد مقابل وفاء كاف في حسابه في تاريخ إنشاء الشيك.

١٤. يجب على كل من يُقَيَّدُ في السجل التجاري أن يُودع لدى مكتب السجل التجاري، خلال ... من تاريخ القيد، شهادة بالاشتراك في الغرفة التجارية والصناعية.

- أ. عشرة أيام.
- ب. خمسة عشر يوماً.
- ج. عشرين يوماً.
- د. ثلاثين يوماً.

١٥. لا يجوز للمحاسب القانوني مراجعة حسابات شركات المساهمة وحسابات البنوك والمؤسسات العامة إلا إذا مارس المهنة مدة ... بعد حصوله على الترخيص:

- أ. لا تقل عن سنتين.
- ب. لا تقل عن ثلاث سنوات.
- ج. لا تقل عن خمس سنوات.
- د. لا تقل عن سبع سنوات.

١٦. إذا قدم الشخص بيانات غير صحيحة أو شهادات مزورة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين من أجل الحصول على ترخيص مزاول مهنة المحاسبة والمراجعة:

- أ. يُعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة واحدة وبغرامة مالية لا تزيد على (١٠٠,٠٠٠) ريال، أو بإحداهما.
- ب. يُعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة مالية لا تزيد على (٥٠٠,٠٠٠) ريال، أو بإحداهما.
- ج. يُعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على (١,٠٠٠,٠٠٠) ريال، أو بإحداهما.
- د. يُعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على (٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال، أو بإحداهما.

١٧. يشترط على المحاسب القانوني الاحتفاظ بالأوراق المقدمة من العملاء وأوراق عمل المراجعة ونسخ من الحسابات الختامية وذلك لمدة لا تقل عن:

- أ. سنة واحدة.
- ب. ٥ سنوات.
- ج. ١٠ سنوات.
- د. ١٥ سنة.

١٨. افترض أن محاسباً قانونياً مرخصاً أصبح متعثرًا عن سداد ديونه الحالية، ومع ذلك قرر الاستمرار في مزاوله مهنته محالاً سداد هذه الديون، فإن الحل القانوني يكون في:
- التقدم بطلب فتح إجراء التسوية الوقائية لدى المحكمة التجارية.
  - التقدم بطلب لدى وزارة التجارة بالتأشير على ذلك في سجله التجاري ثم التقدم بطلب فتح إجراء إعادة التنظيم المالي لدى المحكمة التجارية.
  - إشعار وزارة التجارة والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بذلك ثم التقدم بطلب فتح إجراء التسوية الوقائية من الإفلاس لدى المحكمة التجارية.
  - التقدم بطلب فتح إجراء التصفية لصغار المدينين لدى المحكمة التجارية.

١٩. يقصد بمصطلح المدين الصغير في نظام الإفلاس، هو كل مدين:

- لا يتجاوز إجمالي الديون في ذمته عند افتتاح الإجراء مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال.
- لا يتجاوز إجمالي الديون في ذمته عند افتتاح الإجراء مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال.
- لا يتجاوز إجمالي الديون في ذمته عند افتتاح الإجراء مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ريال.
- تصنّفه لجنة الإفلاس بأنه مدين صغير وفقاً لكل حالة على حدة.

٢٠. اشترط مؤجر على المستأجر في عقد إيجار تمويلي بأن يتحمل المستأجر التأمين التعاوني للأصل المؤجر، رفض المستأجر ذلك وطلب من المؤجر أن يتحمّله بنفسه بحجة تحمّله مصاريف متعددة مرتبطة باستئجار الأصل المؤجر. فمن يتحمل التأمين التعاوني للأصل المؤجر في عقود الإيجار التمويلي؟

- يتحمّله المستأجر ضمن العقد.
- يتحمّله المؤجر بشكل كامل.
- تُجرأ قيمة القسط التأميني بالتساوي بين المؤجر والمستأجر.
- تُجرأ قيمة القسط التأميني بين المؤجر والمستأجر على أن يتحمل المؤجر النسبة الأعلى.

٢١. قام مستأجر بتعجيل جزء من الأجرة المتفق عليها في عقد الإيجار التمويلي قبل استلام الأصل المؤجر، إلا أنه بعد ذلك تعذر تسليم الأصل المؤجر نظراً لتلفه الجزئي بسبب قوة قاهرة متمثلة بعاصفة قوية أتلفته. طالب المستأجر باسترجاع الأجرة المعجلة التي دفعها لكن المؤجر رفض بحجة أن تعذر تسليم الأصل المؤجر لم يكن بسببه وإنما بسبب قوة قاهرة، وبالتالي من حقه الاحتفاظ بالأجرة المعجلة. في هذه الحالة يكون وضع الأجرة المعجلة من الناحية النظامية كالتالي:

- أ. لا يرد المعجل من الأجرة إذا تعذر التسليم بسبب القوة القاهرة.
- ب. يرد نصف قيمة المعجل من الأجرة مادام تعذر التسليم كان بسبب القوة القاهرة.
- ج. يرد المعجل من الأجرة بشكل كامل مادام أن تعذر تسليم الأصل المؤجر لا يعود إلى المستأجر.
- د. يرد جزء من قيمة المعجل بالاتفاق بين الطرفين، وفي حال الاختلاف بينهما، فيرجع التقدير إلى المحكمة المختصة.

٢٢. في حال لم يُتَّفَق على ميعاد دفع الثمن في عقد البيع، فهل يستحق البائع الثمن معجلاً بمجرد انعقاد العقد؟

- أ. يستحق البائع الثمن بعد تسليم المبيع إلى المشتري.
- ب. يستحق البائع الثمن في الحال ما لم يوجد اتفاق على أن يكون مؤجلاً.
- ج. لا بد من تصحيح العقد من خلال اتفاق تكميلي للعقد بين البائع والمشتري يحدد ميعاد استحقاق الثمن.
- د. يُعَدُّ العقد باطلاً لعدم تحديد ميعاد استحقاق الثمن ولا بد من إبرام عقد بيع جديد.

٢٣. باع خالد (البائع) على أحمد (المشتري) قطعة أرض مساحتها في العقد ١,٠٠٠ متر مربع، بمبلغ وقدره مليون ريال على اعتبار أن سعر المتر ١,٠٠٠ ريال، وبعد انعقاد العقد تبين لأحمد أن قطعة الأرض بالطبيعة مساحتها ٧٥٠ متراً وليست ١,٠٠٠ متر كما هو مبين في العقد، فما هو الحكم القانوني في هذه الحالة؟

- أ. لأحمد الحق في طلب رد المبلغ الزائد، أو طلب فسخ العقد فقط في حال كان النقص يخل بغرضه بحيث لو علم لما أتم العقد.
- ب. لأحمد الحق في طلب رد المبلغ الزائد أو طلب فسخ العقد في جميع الأحوال.
- ج. لأحمد الحق في طلب رد المبلغ الزائد فقط.
- د. ليس لأحمد الحق في طلب رد المبلغ الزائد أو فسخ العقد، لأن هو من أهمل في واجب معاينة قطعة الأرض قبل انعقاد العقد.

٢٤. القانون الدولي الخاص يعتبر فرع من فروع:

- أ. القانون العام.
- ب. القانون الخاص.
- ج. القانون الدولي.
- د. القانون الدستوري.

٢٥. إذا لم يتضمن عقد العمل أي تحديد صريح أو ضمني لأجر العمل ولا للأسس التي تسمح بتحديدته، فإن العقد يُعدُّ:

- أ. باطلاً.
- ب. موقوفاً حتى يُحدّد الأجر.
- ج. صحيحاً ويُحدّد الأجر وفق الأسس التي حددها نظام العمل.
- د. صحيحاً ويُحدّد الأجر باتفاق لاحق بين العامل وصاحب العمل.

إجابات أسئلة الاختبار من متعدد

السؤال	الإجابة النموذجية:
١	ب - مرسوم ملكي
٢	د - الوكيل بالعمولة
٣	أ - تطهير الضمانة من الحقوق المترتبة عليها.
٤	د - شراء المنقول من أجل البيع وتحقيق الربح.
٥	أ - لا يعدُّ صالح مخالفاً للنظام ويحق له تداول الورقة المالية.
٦	ب - أن تؤسس وفق أحكام نظام الشركات السعودي، وأن تتخذ من المملكة مركزاً رئيساً لإدارة نشاطها.
٧	أ - يجوز لمحمد وفهد تأسيس شركة مهنية لممارسة مهنتي المحاسبة والمحاماة.
٨	د - رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمدير المالي.
٩	د - عدُّه شريكاً متضامناً.
١٠	ج - محكمة الاستئناف
١١	ج - الأجهزة الإلكترونية
١٢	ب - بيع السلعة بسعر التكلفة الإجمالية
١٣	ب - إذا لم يكن للساحب مقابل وفاء كاف في حسابه في تاريخ إنشاء الشيك
١٤	د - ثلاثين يوماً.
١٥	ج - لا تقل عن خمس سنوات.
١٦	ج - يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على (مليون) ريال، أو بإحداهما
١٧	ج - ١٠ سنوات
١٨	أ - التقدم بطلب فتح إجراء التسوية الوقائية لدى المحكمة التجارية.
١٩	أ - لا يتجاوز إجمالي الديون في ذمته عند افتتاح الإجراء مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال.
٢٠	ب - يتحملة المؤجر بشكل كامل.
٢١	ج - يرد المعجل من الأجرة بشكل كامل مادام أن تعذر تسليم الأصل المؤجر لا يعود إلى المستأجر.
٢٢	ب - يستحق البائع الثمن في الحال ما لم يوجد اتفاق على أن يكون مؤجلاً.
٢٣	أ - لأحمد الحق في طلب رد المبلغ الزائد، أو طلب فسخ العقد فقط في حال كان النقص يخل بغرضه بحيث لو علم لما أتم العقد.
٢٤	ب - القانون الخاص.
٢٥	ج - صحيحاً وَيُحدِّدُ الأجر وفق الأسس التي حددها نظام العمل.



**S O C P A**

الهيئة السعودية  
للمراجعين والمحاسبين

8004404444

socpa.org.sa

@socpa\_ksa